ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

التصويت الإليكتروني..

ضرورة أم مُعضلة خلال جائِحة كورونا

إعداد: حسناء تمام

مراجعة وتحرير: إسلام فوقي

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ ٢٠١٦

Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt

PO Box : 490 El Maadi | ص.ب : ٤٩٠ المعادي | ١٤٨ طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع - شقة ٤١ - القاهرة

Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org

Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170

تمهيد ٣

المبحث الأول: مفهوم التصويت الالكتروني وأنواعه ٥

المبحث الثاني : تجارب التصويت الإلكتروني ٩

المبحث الثالث: التجربة المصرية بين الفُرص والتحديات ١٦

الرؤية الختامية ١٩

تمهيد

يشهد عالم اليوم تحول كبير في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي دفع العالم إلى البحث عن خيارات جديدة تمكنه من ممارسة حياته ومواصلة أعماله بالكفاءة ذاتها وعلى النحو الذي يضمن تقليل الاختلاط والتزاحم والتجمعات تجنبًا لتزايد الإصابة بالفيروس. وبات هناك اتجاها عالميا للتعايش مع جائحة كورونا، من أجل وقف نزيف الموارد وحركة الاقتصاد مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتقليل معدلات الإصابة حتى الوصول إلى علاج حقيقي وفعَّال للقضاء على الفيروس.

وباتت كل دولة مسئولة عن تحقيق التباعد الاجتماعي قدر الإمكان، وتقليل معدلات الاختلاط دون السماح لعجلة الإنتاج بالتوقف، ولذلك ظهرت العديد من البدائل لعدد كبير من الأعمال والخدمات، فتوسعت الشركات من العمل المنزلي والتواصل عبر الانترنت والحصول على كثير من الخدمات بشكل اليكتروني، دون الحاجة للخروج من المنزل من الأساس، وهي أمور أثبتت فاعليتها في ضمان استمرار كثير من الأعمال بنفس الكفاءة مع تقليل الاختلاط والزحام، ولكن بقيت بعض المهام تمثل تحديا كبيرا لعدم وجود بديل اليكتروني أو ما شابه، فاضطرت الحكومات في مختلف الدول لاتخاذ إجراءات احترازية ومواصلة الأعمال.

وكانت مصر من أوائل الدول التي تعاملت مع جائحة كورونا باتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية والاحترازية، وأعلنت الحكومة المصرية خطة كاملة للتعايش مع الفيروس وعدم الانغلاق التام، مع توفير العديد من البدائل الاليكترونية لعدد كبير من الخدمات والأعمال. ونظرا لعدم وجود توقيت محدد لانتهاء هذه الجائحة، بات من الممكن أن تُجرى الاستحقاقات الانتخابية للسلطة التشريعية، متمثلة في مجلسي النواب والشيوخ، في ظل استمرار وباء كورونا، فأصبح ضروريا معرفة ما إذا كان هناك بدائل للتصويت والمشاركة في العملية الانتخابية دون التعرض للزحام والاختلاط، أو إجراء الانتخابات وفق ضوابط وإجراءات احترازية تحددها الدولة.

وقد وافق مجلس النواب في جلسته العامة يوم الأربعاء ١٧ يونيو ٢٠٢٠، على مشروع قانون بتعديل مجلس النواب الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤، وذلك في مجموع مواده، بعد موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء[1]. كما تمت الموافقة في نفس اليوم على مشروع قانون بإصدار قانون مجلس الشيوخ المقدم من النائب عبد الهادي القصبي، وأكثر من ٦٠ نائبا، بأغلبية ثُلثي الأعضاء[2]. وتم إحالة هذه القوانين إلى قسم التشريع بمجلس الدولة لمراجعتها.

[1] http://gate.ahram.org.eg/News/2428860.aspx
[2] https://bit.ly/3hQz7vG

كما وافق البرلمان على تعديل قانون تنظيم مباشـرة الحقوق السـياسـية رقم ٤٥، والمقدم من ائتلاف دعم مصـر، إضافة إلى تعديل طفيف في قانون الهيئة الوطنية للانتخابات[٣]، وبالتالي أوشكت القوانين على الانتهاء وسيتم إقرارها والعمل بها في وقت قريب.

وبات من المتوقع أن تُجرى انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب خلال الأشهر المقبلة وقبل نهاية العام الجاري، وهو ما يعني إجراء الانتخابات في ظل اسـتمرار جائحة كورونا. وهنا بات لزاما بحث إمكانية وجود بدائل لطريقة إجراء الانتخابات، خاصـة وأنها تشـهد زحاما في العديد من مراكز الاقتراع كنتيجة لارتفاع معدلات مشـاركة المواطنين، وهناك تخوفات أخرى من أن يكون كورونا سـببا في انخفاض نسـبة المشـاركة، وبالتالي ظهرت عدة مقترحات لتقليل التجمعات أو لتأجيل الانتخابات عن موعدها، وجاءت فكرة التصـويت الاليكتروني لتكون أحد الخيارات المتاحة لهذه المُعضلة، فهل يكون التصويت الاليكتروني مناسبا في مصر خلال الوقت الحالي؟

تحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤل السابق من خلال عرض مفهوم التصويت الاليكتروني وأنواعه، وأبرز عيوبه ومزاياه، وكذلك عرض بعض التجارب الرائدة في عملية التصـويت الاليكتروني، من أجل معرفة مدى إمكانية تطبيق التصـويت الاليكتروني خلال الاسـتحقاقات الانتخابية القادمة في مصـر من عدمه، مع تناول أبرز التحديات التي قد تواجه الدولة في تطبيق هذا النظام.

[3] https://bit.ly/2Bvu56R

المبحث الأول: مفهوم التصويت الالكتروني وأنواعه

ماهية التصويت الالكتروني

لم يعد التصويت قاصرا على التوجه للمراكز الانتخابية ومباشرة حق التصويت عبر ورقة يتم وضعها في صندوق خاص، فقد شهدت الانتخابات تطورا كبيرا على مدار السنوات الماضية في عدد من البلدان، ودخلت تقنية المعلومات بشكل أو بآخر في إدارة العملية الانتخابية، بداية من تسجيل بيانات الناخبين والمرشحين، ووصولا إلى فرز الأصوات وعدها إلكترونيا. وقامت العديد من الدول باستخدام نظام التصويت الالكتروني والذي يختلف من دولة إلى أخرى، فلا يوجد أساس ثابت لنظام التصويت الاليكتروني، والذي يعرفه البعض بتميزه عن التصويت التقليدي، ويعرفه البعض الآخر بالإشارة إلى أدواته.

ويُعرف التصويت الإليكتروني وفقا للاتجاه السائد على أنه" مباشرة الحق السياسي في الانتخابات واختيار المرشحين من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلا من الطرق التقليدية كأوراق وصناديق الاقتراع، ومن ثم تخزين النتائج في انظمة الحاسب الالي وفق معايير فنية وأمنية معينة لتحقيق اقصى درجات الشفافية والدقة والأمن مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية بصورتها الالكترونية[٤]

ولاستخدام التصويت الإليكتروني مزايا متعددة -إذا ما تم إدخاله بشكل تدريجي وتم استخدام البيئة والتوقيت المناسبين له- فهذا النظام يزيد من نسبة الاقبال على الاقتراع خاصة في المجتمعات المتطورة التي يطبق فيها استخدام الوسائل الالكترونية بشكل عريض وواسع. كما يضمن تسهيل عملية المشاركة على فئات متعددة مثل ذوي الإعاقة، والمقيمين بالمناطق الحدودية، وكذلك الأقليات، والتيارات السياسية المختلفة، وذلك لما تحققه وسائل التكنولوجيا التي تدخل في عملية التصويت من سرعة في الإدلاء بالصوت وخصوصية في الآن ذاته.[٥]

كما أن النظام الإلكتروني- إذا نجح تأمينه ضد برامج القرصنة- سيكون خيار آمن يعجل بمعالجة البيانات واستخراج نتائج الانتخابات، على نحوٍ يساهم في اتمام العملية الانتخابية بكفاءة وإطلاق النتائج بسرعة قياسية بالرغم من تعقيدات العملية الانتخابية، ليتم استخلاص النتائج في ساعات قليلة بعد الانتهاء من عملية التصويت، كما يضمن دقة أعلى من العمل اليدوي في مسألة احتساب الأصوات، وكذلك تقليل معدلات الخطأ.

أنواع التصويت الإلكتروني

[٤] نيكولاس كرافت، جودري علي، تشريعات وانظمة التقنية للانتخابات، ٢٠١٥ http://content , lib,Utah, edu

[٥] المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الانتخابات والديمقراطية، ٢٠١٥، https://bit.ly/37A7wdk

بعد دراسة التصويت الالكتروني عن قرب بدت عملية الحصر لأنواع التصويت الإلكتروني، أمر صعب، وذلك لتعدد أنواعه إذ تلجأ كل دولة اختارت نظام التصويت الإلكتروني إلى تصميم ووضع النظام المتوافق معها، فليس هناك كما ذكرنا أســاس ثابت للنظام الاليكتروني، فالهدف هو إتاحة التصــويت للجميع بشــكل مبســط وبكفاءة عالية، مع ضمان عدم الاختراق أو تزييف إرادة الناخبين.

فعملية التصويت الالكتروني في حد ذاتها مفهوم واسع للغاية، يبدأ من إمكانية استخدام اداة وآلة الكترونية في أحد خطوات عملية التصــويت أو أن يكون باســتخدام أدوات وأجهزة الكترونية في عملية الاقتراع كاملة بشــكل يؤثر على عملية الفرز، وصولًا إلى إمكانية أن يكون التصويت الإلكتروني باستخدام الانترنت عن طريق وسائل بعينها تتناسب مع الدولة محل تطبيق النظام، وحتى التصويت باستخدام البريد الالكتروني الشخصي. ومن هذا التنوع تأتي صعوبة الحصر، لكن يمكن استعراض أبرز هذه الأنظمة الأكثر شيوعًا، والأكثر فاعلية، والتي يمكن الإشارة إليها في الآتي:

<u>التصويت باستخدام البطاقات المثقوبة:</u> يُعد أسلوب البطاقة المثقوبة أقدم الأساليب التي تم اللجوء إليها في عملية التصويت. ووفقا لهذه الآلية يقوم الناخبون بإحداث الثقوب في بطاقات التصويت باســتخدام أدوات ثقــب وذلك للإشارة للمرشح المنتخب، فيجوز للناخب في هذه الحالة أن يقوم بوضع بطاقته في صندوق الاقتراع بنفسه أو عن طريق أحد معاوني اللجنة، وهذا الطريقة تســمح بعد الأصــوات والبطاقات يدوياً، كما أنها لا تتطلب مســتوي وعي متقدم بالتكنولوجيا، إذ يمكن للناخبين ذوي المستوي التعليمي المتواضع باتباعها، وهي كذلك تسمح بفرز الأصوات يدويا.[٦]

ورغم ســهولة النظام، إلا أنه يشــوبه بعض النواقص وخاصــة ارتفاع احتمالية بطلان الأصــوات كما في النظام التقليدي، وذلك لأن ثقب البطاقة على نحو غير المتعارف عليه فيعتبر الصوت باطل، ولا يحتسب، كما أنه من الوارد تعطل ماكينة الثقب، وإذا اعتبرنا أن نســبة الأخطاء قليلة، فإنه ينبغي أن نشــير أيضــا أن هذا النظام لا يقلل من التجمعات أو الزحام في مقار الاقتراع، لأنه يتطلب ذهاب الناخب إلى مقار الاقتراع وكذلك وجود موظفي هذه اللجان كما هو في النظام اليدوي التقليدي.

وقد اســتخدمت البطاقات المثقوبة في ١٠٪ من ولايات الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات الرئاســة عام ٢٠٠٠، ولكن أحدث هذا النظام مشــكلة في ولاية "بالم بيتش" فقد اضــطر العاملون في الفرز إلى إعادة الفرز يدويا لأن الماكينات لم تعطي إجابات دقيقة، فكان عليهم أن يقرروا إذا ما كانت القطعة الورقية في البطاقة عالقة أم منتفخة أم مثقوبة لإعطاء نتائج التصويت بشكل دقيق،٧

[6] Analysis of an Electronic Voting System, TADAYOSHI KOHNO* ADAM STUBBLEFIELD† AVIEL D. RUBIN‡ DAN S. WALLACH, 2004.pag 4, https://avirubin.com/vote.pdf

٧ صــحيف البيان، بطاقات بالم بيتش (المثقوبة) تثير الفوضــى الانتخابية، نوفمبر ٢٠٢٠، https://www.albayan.ae/one-world/2000-11-18-1.1090912

التصويت باستخدام ماسح ضوئي: وهو الأسلوب الأكثر شيوعا، حيث تقوم أجهزة المسح الضوئي باستقبال صورة واضحة وتحويلها الى بيانات يمكن التعرف عليها بواسطة جهاز الكمبيوتر، هذه الصورة هي الرموز الانتخابية التي يحملها الناخبين ومن الممكن أن يتم برمجة هذه الأجهزة على استقبال شكل حروف كخط اليد وتقوم تقنية المسح الالكتروني بتفريغها لصالح المرشحين.[٨]

ويسمح هذا النظام بالقيام بعملية الفرز الكترونيًا، وتحتاج عملية الفرز فيه إلى وقت أقل كثيرا مقارنة بمثيلتها اليدوية، بالإضافة لأنها تحقق الدقة في التأكد من أن عملية تصويت الناخب لن تكون لأكثر من مرة، وتوفر التحري من كذلك من دقة بياناته كما أن فرص إبطال الصوت فيها تعد محدودة مقارنة بمثيلتها اليدوية التقليدية، وطريقة البطاقات المثقوبة.

تم استخدامه لأول مرة في عام ١٩٦٤ في بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقاطعتين في ولاية جورجيا حيث استخدمت الولايات المتحدة نظام المسح الضوئي للتصويت وفرز الأصوات إذ يقوم جهاز المسح الضوئي بالتقاط صورة واضحة و يُعطى الناخبون الذين يستخدمون البطاقات التي يمكن قراءتها آلياً بطاقة اقتراع مطبوعة عليها أسماء المرشحين.٩كما يستخدم بشكل جزئي في أستراليا لفحص القوائم الانتخابية التي تحمل علامات في أماكن الاقتراع لتشير إلى أسماء الناخبين الذين قاموا بالتصويت، كما يسمح للسلطات الانتخابية الأسترالية بتحديد حالات التصويت المتكرر .١٠

من ناحية التطبيق في الوقت الحالي، فإن النظام يتطلب التوجه للجان الانتخابية، وبالتالي لن تقل التجمعات سواء بين الناخبين أو موظفي هذه اللجان، وبالتالي لن يتم حل معضلة التكدس، بل هناك مشكلة أخرى تتمثل في أن الأجهزة تتطلب إدخال بصمة اليد لتأكيد المعلومات، وهو ما يعني أن المئات أو الآلاف سيتعاملون مع نفس أجهزة المسح الضوئي بالتلامس، وهو خيار غير آمن في ظل انتشار وباء كورونا.

التصويت عبر الانترنت: يعتبر هذا الأسلوب هو المثال الأكثر بروزا علي ربط التكنولوجيا بالعملية الانتخابية، اذ تتعدد الأدوات الإلكترونية التي يمكن استخدامها في عملية التصويت سواء بلمس الشاشة أو ضغط الزر أو استخدام قلم ضوئي على شاشة الكترونية بعد تعرف الجهاز عليه من خلال ماسح حيوي قياسي، وغالبا ما تستخدم تلك الأجهزة أكثر من خاصية حيوية واحدة لتتحقق من الشخصية، فتستخدم الخواص مجتمعة كبصمة الشبكية بالإضافة إلى بصمة الإصبع، أو الرقم السري للبطاقة الذكية أو عبر بصمة الحامض النووي في الدول الرائدة في

---

[٨] شبكة المعرفة الانتخابية، انظمة التصويت الالكتروني، تاريخ غير معروف، https://is.gd/XMz4qZ

[٩] نظم الانتخاب واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي (العراق أنموذجا)، جامعة اهل البيت https://is.gd/DDVJRr

[10] شبكة المعرفة الانتخابية، أنظمة المسح الضوئي.

[10] http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/eth/eth02/eth02b/eth02b2

عملية التصـويت الالكتروني،[١١] كما تتنوع طرق التصـويت، فيمكن التصـويت بالذهاب إلى لجان الاقتراع، أو يمكن التصـويت عن بُعد من خلال الإنترنت، إذ يتم إرسـال رقم سـري للناخب، عبر الإنترنت لضـمان الدقة في عملية التصويت.[١٢]

وأعطي هذا النظام مرونة كبيرة للناخبين في مواعيد الاقتراع إذا أمكنهم التصـويت في عدة دقائق وأثناء ممارسـة عملهم، كما قلل أموال الإنفاق على المعدات اليدوية كالأوراق والحبر المستخدمة في التصويت التقليدي.

ويستخدم هذا النظام في استونيا منذ عام ٢٠٠٥- كما تم استخدامه في انتخابات عام ٢٠١٦، وكانت هناك إشادة بالعديد من إجراءات السلامة المتبعة فيه[١٣] كما يستخدمه أيضا كلا من بلجيكا، والبرازيل، والفيليبين، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا وفرنسا[١٤]

ومن ناحية أخرى، فان تطبيق هذا النظام يتطلب وجود بنية تحتية تكنولوجية قوية، ذلك لأن اسـتخدام شـبكات الانترنت في هذا النظام سواء في اللجان أو عن بُعد، يمثل ضغط عالي عليها، قدد تؤدي إلى توقفها بشكل كامل ومن ثم توقف عملية الانتخابات في حال عدم تحمله لهذه الأحمال، فضـلا عن أن خدمة الانترنت ليسـت متاحة لجميع السكان في العديد من الدول، ولذلك يستخدم هذا النظام عدد محدود من الدول.

وفي النهائية فان اسـتخدام أي نوع من الأنواع السـابقة يرتبط بمقدرات الدولة التكنولوجية، فعادة ما تلجأ الدول محدوده التكنولوجيا إلى الخيار الأول كالعراق، وتطبق الدول متوسـطة القوة التكنولوجية الخيار الثاني، وتطبق الدول الأكثر تقدما النظام الثالث، كدولة سويسرا.

كما تجدر الإشـارة إلى أن هناك بعض الدول، تقوم بعملية دمج بين هذه الأنظمة، بحيث يتم اسـتخدام بعضـها في مرحلة التصـويت والبعض الأخر في مرحلة الفرز، أو يتم تطبيق أنظمة مختلفة في أقاليم مختلفة، كما يحدث أن يكون هناك دمج بين أحد هذه الأنظمة والنظام التقليدي اليدوي، كما تلجأ الدول لتوفير بديل الخيار التقليدي خطة بديلة في حالة حدوث أي مشكلات غير متوقعة بشأن الطرق الالكترونية.

فعلى سـبيل المثال، تم اسـتخدم نظام الدمج في الانتخابات الرئاسـية الأمريكية في عام ٢٠٠٠ ،إذ طُبق في ١٠ % من الولايات نظام البطاقات المثقوبة، وتم اتباع الطريقة التقليدية في ١٥٪ من الولايات، إضـافة إلى ٤٠٪ عن طريق

---

[١١] مرجع سابق

[١٢] صدام فيصل كوكز، التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية، http://www.ihec.iq/ar

[١٣] https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/from-the-magazine/online-voting-seems-like-a-great-idea-until-you-look-closer/

[١٤] بإمكانك الآن التصويت عبر الإنترنت عن طريق التقاط صورة سيلفي، https://aetoswire.com/ar/news/بإمكانك-الآن-التصويت-عبر-الإنترنت-عن-طريق-التقاط-صورة-سيلفي/ar

البطاقات الضوئية، واستخدم عدد آخر من الولايات نظام الاقتراع البريدي[١٥]. وعن كُلٍ، لا يوجد نهج ثابت أو مسار واضح لاستخدام هذه الأنظمة، فهناك مرونة كبيرة لاستخدامها وتطويرها وتختلف من بلد لآخر.

المبحث الثاني: تجارب التصويت الإلكتروني

بالرغم من أن مصطلح التصويت الإلكتروني يبدو للقارئ المصري والعربي، مصطلحا حديثا، إلا أن المصطلح متعارف عليه دوليا منذ أكثر من قرن ونصف في بريطانيا، ونما وتطور في عدد من الدول الغربية، ومنها سويسرا، حتى وصل لمرحلة التصويت عن بُعد عام ١٩٦٤ في الولايات المتحدة، ونستعرض فيما يلي نشأة وتطور تجربة التصويت الإلكتروني في بعض الدول الرائدة.

ظهور الملامح الأولى للفكرة وتطورها

ظهرَت أولى ملامح التصويت الاليكترو عام ١٨٣٨، حينما أعلنت طريقة إلكترونية للتصويت من قبل الحركة Chartism في بريطانيا، من خلال المطالبة بتوفير الحق المدني في التصويت للانتخابات البريطانية البرلمانية، بغض النظر عن الجنس أو العرق او الملكية، وتم اقتراح أن يتم التصويت الإلكتروني بموجب هذه الطريقة من خلال ماكينات كانت عبارة عن صناديق كبيرة مقسمة إلى أجزاء بأسماء المرشحين، كل ناخب يأخذ كرة حديدية صغيرة يضعها في الجزء المخصص للمرشح الذي ينتخبه، وتدفع الكرة عدادا ميكانيكيا يحتسب عدد مرات دخول الكرة في القسم الخاص بكل مرشح . لكن الفكرة رُفضت في وقتها، وفشلت الحركة في إقناع البرلمان البريطاني باعتماد هذه الطريقة في تسجيل الأصوات. في حين تم استخدام التصويت الالكتروني بصورة فعلية لأول مرة عام ١٩٦٤ [١٦].

طورت سويسرا تجربة التصويت الإلكتروني وذلك بتعدد الأدوات المستخدمة في التصويت، إذ قامت بإدخال بعض الأدوات للمساعدة في عملية الاقتراع وهي ماكينات التبويب بالبطاقات المثقوبة التي اخترعت في أواخر القرن التاسع عشر، والتي مرت بمراحل عديدة كان أبرزها الاعتماد بشكل شبه كُلي علي مكاتب البريد، وفي عام ١٩٥٢ أحدثت الولايات المتحدة طفرة في التصويت الإلكتروني وذلك عند استخدام أجهزة الكمبيوتر التي ظهرت الاستخدامات الانتخابية الأولى لها في إطار عملية تبويب نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.[١٧]

تجارب الولايات المتحدة الأمريكية

تُعَد تجربة الولايات المتحدة من أقدم تجارب التصويت الإلكتروني في العالم، والتي بدأت منذ القرن التاسع عشر، ولتعدد هذه التجارب يصعُب النظر إلى كل تجربة على حدة، فلنذكر مثلا أنه في انتخابات عام ٢٠٠٠، التي تم فيها

---

[١٥] المرجع السابق

[١٦] شادي زكي، رقة بحثية بعنوان التصويت الالكتروني وسيلة لمنع مشاكل الانتخابات، www.akhbary.com

[١٧] قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، https://is.gd/oz68qa

اســتخدام نظام الدمج عن طريق اســتخدام أنظمة مختلفة، كانت بداية التدرج في اســتخدام الأنظمة المختلفة للاقتراع عبر الإنترنت. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك ٣٣ ولاية أمريكية من أصـل ٥٠، تسـتخدم خلال الانتخابات أنظمة مختلفة في الإدلاء بالأصوات بواسطة البريد الإليكتروني أو الفاكس أو عبر الإنترنت. ١٨

ولكن أثارت هذه الأنظمة مخاوف من عدم الأمان بالنسـبة لعملية التصـويت، حيث خرجت أقاويل في تلك الفترة أن قراصـنة إنترنت من الصـين وإيران، حاولوا السـيطرة على نظام التصـويت واختراق العملية الانتخابية، فبات هناك مخاوف من خطورة هذا النظام١٩.

وفي انتخابات عام ٢٠١٨، تم استخدام الوسائل ذاتها بالفاكس، وعبر الانترنت، والبريد الالكتروني، إضافة إلى إتاحة ولاية فيرجينيا اسـتخدام التصـويت عبر الهواتف الذكية لبعض العسـكريين بالخارج وكذلك الناخبين الذين يعانون من إعاقة جسدية.٢٠ ولكن أثار استخدام هذا التطبيق رفض باحثين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أوصوا خلال تقريرهم بالتخلي عن هذا التطبيق المستخدم في التصويت لوجود ثغرات أمنية.

إن لطول الفترة الزمنية التي عاصـرتها الولايات المتحدة مع تطبيق التصـويت الإلكتروني، وإدخاله بشـكل تدريجي، وخصـوصًـا في شـكله المرتبط بالتكنولوجيا منذ بداية السـتينيات، أعطي فرصـة كبيرة لاسـتيعاب النظام وأهدافه وطرق سـيره من قبل الناخبين في الولايات المتحدة، ومع ذلك لم يمنع الأمر من وجود أخطاء متعلقة بهذه الأنظمة على غرار تلك المشـار إليها في عام ٢٠١٠، بالإضـافة لمشـكلة مشـابهة وقعت في الانتخابات التمهيدية الديموقراطية في ولاية "أيوا" عام ٢٠٢٠، فقد اعترضـت عملية الفرز عملية فرز الأصـوات في الانتخابات بسـبب تطبيق لم يُختبر بما يكفي. والتي أدت إلى إعادة الفرز يدويا. ٢١

تجربة روسيا

تُعد تجربة روسـيا الاتحادية حديثة إلى حدٍ ما مقارنة بالتجربة الأمريكية، وترجع بدايات التجربة الروسـية لمرسـوم صـدر عن رئيس الاتحاد الروسـي بإنشـاء نظام آلي للانتخابات تابع للدولة في ٢٣ أغسـطس ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين أُجريت عملية مكثفة لتطوير تكنولوجيات انتخابية روسية جديدة، وتم تطبيق الانتخابات في عام ١٩٩٦ باستخدام المسح الضوئي وهو عبارة عن جهاز الكتروني لمسح بطاقات الاقتراع ضوئياً ومعالجتها في مراكز التصويت. كما طبق النظام ذاته خلال الانتخابات الرئاسية في يونيو 221996

١٨، شبكة إيلاف، التصويت الالكتروني في الولايات المتحدة ينتشر ولكنه غير آمن كفاية، ٢ نوفمبر ٢٠١٠، https://is.gd/jdP27C
١٩ المرجع السابق
٢٠ جريدة الشرق الأوسط، التصويت بالهواتف الذكية يثير مخاوف أمنية في الولايات المتحدة، https://is.gd/YVKxHi
21 ايرو نيوز، بعد الفوضى التي شابت عملية فرز الأصوات في الانتخابات، ٤ فبراير ٢٠٢٠، https://is.gd/bNHpNR
22 شبكة المعرفة الانتخابية، درساة حالة روسيا، https://is.gd/Sl0gPk

ومنذ ذلك الحين تدرجَّت التجربة الروسية في التصويت الإلكتروني، واستخدمت كافة الأنواع الشائعة وصولاً بالتصويت عبر الإنترنت، والآن هناك تطلعات لاستخدام نظام التصويت عن بُعد فبحسب رئيسة اللجنة العامة للانتخابات في روسيا في تصريح لها في مايو ٢٠٢٠ أكدت إن التصويت الإلكتروني عن بُعد على التعديلات الدستورية التي قد تسمح بمد فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين سيستخدم في ثلاثة أو أربعة أقاليم لكنه لن يطبق على سائر البلاد.

وفي دراسة لمركز بحثي تابع للحكومة الروسية، فإن ٥١٪ من المواطنين الروس، يعتبرون أن التصويت الإليكتروني لن يؤثر على نزاهة عملية التصويت. وعلى صعيد آخر، فإن ٦٨٪ من الروس يرحبون بتعميم فكرة التصويت الإليكتروني في جميع أنحاء روسيا.[٢٣]

فكما نرى أن حوالي ٤٩٪ من المواطنين الروس لا يثقون في التصويت الإليكتروني، وقد يتم رفضه، وتستند هذه الفئة في رفضها إلى مستويات استخدام الإنترنت في روسيا، بالإضافة إلى أن فئة كبار السن كبيرة، وهم لا يتفاعلون تقريبا عبر الإنترنت، وبالتالي يجدون صعوبة في افتراض كيف يمكن للتصويت الإلكتروني أن يشكل عملية التصويت من حيث عدد الناخبين والثقة في الانتخابات والشفافية الانتخابية.

وهنا وبالرغم من أن التجربة الروسية نجحت في إدخال بعض ادوات التصويت الالكتروني كالمسح الضوئي، والتصويت عبر أجهزة تصويت إلكتروني في اللجان، وإقبالها على مرحلة التصويت عن بُعد في الاستفتاء الدستوري القادم، إلا أن هناك تخوفات من هذه التجربة، وذلك لتحديات مرتبطة بالمعابير الاجتماعية الروسية، والتخوف من عدم أهلية قطاع كبير من الروس للتعامل مع التصويت عن بعد، وعدم تقبل ٤٩٪ من الناخبين له.

تجربة سويسرا

لسويسرا تجربة مميزة في التصويت الالكتروني، إذ اشتهرت بنظام التصويت عبر مركز البريد الذي مازال تعمل به حتى الآن لكل من المواطنين المقيمين في الداخل والخارج. وذلك لأن سويسرا بها عدد كبير من مراكز البريد. ومع ذلك يمكن إجراء التصويت من خلال عدة طرق بما في ذلك التصويت اليدوي في مقار الاقتراع، أو إرسال بطاقات الاقتراع بالبريد، أو التصويت عبر الإنترنت.

وبدأت سلسلة التجارب السويسرية للتصويت الإلكتروني منذ عام ٢٠٠٤، استخدمت فيها وسائل الكترونية عدة كالمشار إليها سابقا، لكن يبدو أن الأمر لم يسير على ما يرام، ففي الآونة الأخيرة، قامت إحدى اللجان بإطلاق مبادرة شعبية تدعو إلى تأجيل عملية التصويت الإلكتروني على الأقل لمدة خمس سنوات، وسط اكتشاف مشاكل

[23] Russian pubic option research option,E-voting in Russia: first experiments and prospects, https://www.wciom.com/index.php?id=61&uid=1722

تقنية مثيرة للجدل في نظام التصويت الإلكتروني المعمول بها في سويسرا حاليا، مفاد هذه المشكلات أن قراصنة الانظمة يمكنهم تغيير نتائج التصويت دون اكتشاف أحد ذلك، بالإضافة لوجود خلل في الطريقة التي "يخلط" بها النظام الأصوات المشفرة لحماية خصوصية الناخب قبل عملية الفرز. ورغم أن هذا الخلل يمكن إصلاحه، إلا أن الناخبين بات لديهم عدم ثقة كاملة في النظام الجديد.

وكنتيجة لهذا الأمر، دخلت الحكومة السويسرية في مشاورات شملت الأحزاب السياسية، وانتهت بحسم الأمر في يوليو ٢٠١٩، إذ قررت الحكومة السويسرية وقف الإجراءات المتعلقة بمحاولة إدخال منظومة التصويت الإلكتروني فى القانون السويسري، لكنها تعتزم مع ذلك الاستمرار في التجارب المتعلقة باستخدام أنظمة مستحدثة، ومراجعة سياسات التصويت الإلكتروني لظهور الكثير من العيوب التقنية به. [٢٤]

تجارب عربية وليدة

لم يكن التصويت الاليكتروني مقتصرا على الدول الغربية فحسب، بل كان هناك عدد من التجارب في الدول العربية والتي تعد شبيهة إلى حد ما بالدولة المصرية سواء من حيث الطبيعة الثقافية والموارد المالية وحتى البنية التكنولوجية، ولكون تجاربهم حديثة نسبية أيضًا، فقد تساعدنا في استشراف الشكل الذي يجب أن تكون عليه تجربة مصر الأولي في التصويت الإلكتروني.

أولا التجربة العراقية

من ضِمن التجارب الوليدة بدأت تجربة جمهورية العراق في استخدام نظام التصويت الالكتروني لأول مرة في عام ٢٠١٨، وتم اللجوء إليه لأسباب رئيسية كان أولها أن هناك تأخر كبير في عملية فرز الأصوات في العراق، والتي كانت تستغرق في المتوسط من أسبوعين إلى ثلاث أسابيع، من ناحية أخرى كانت هناك عملية تشكيك في فرز الأصوات والذي كان ينتج عنها توترات سياسية.

وشهدت أولى تجارب العراق في مايو ٢٠١٨ خلال الانتخابات البرلمانية، وتم الانتخاب عن طريق تزويد اللجان الانتخابية بعدد من الأجهزة يقدر بنحو ٧٠ ألف جهاز ا وتم توفيرها لمختلف أرجاء البلاد[٢٥]، وكانت تتم عملية التصويت الإلكتروني كالتالي:

يجد الناخب قوائم ملصقة في المدارس ليتأكد من وجود اسمه في المركز الانتخابي. وعلى بطاقة الناخب تتوافر معلومات عن المحطة التي سيقترع فيها داخل المركز، وداخل كل مركز يتأكد مسؤول مركز الاقتراع من وجود اسم

---

٢٤ اليوم السابع، حكومة سويسرا تتوقف عن محاولات إدراج التصويت الإليكتروني في قانون البلاد، ١٤ يوليو ٢٠١٩،

[٢٥] العين الإخبارية نظام إلكتروني جديد يسرع صدور نتائج الانتخابات، ٢٣ ابريل ٢٠١٨، https://is.gd/jgVG7E

الناخب، بعدها يتأكد من بطاقته الانتخابية الرسمية، ثم يُسمح للناخب بالدخول إلى المحطة، ويتأكد مراقَب الطابور مره أخرى من صحة الوثائق، ليصل بعدها الناخب إلى مسؤول التعريف الذي سيتأكد يدوياً من صحة المعلومات الموجودة في بيانات الناخب، ويتم إدخال البطاقة الانتخابية في جهاز السجل الإلكتروني، ويطلب من الناخب وضع بصمته الإلكترونية على الجهاز، الذي يعطل هذه البطاقة لضمان عدم اقتراعه مرة أخرى.

بعدما يوقع الناخب قرب اسمه في جدول الناخبين، يمرر مسؤول التعريف على جهاز التعقب "الباركود" الموجود أعلى ورقة الاقتراع، ويسلم الورقة إلى الناخب ثم يذهب الناخب خلف العازل، ليختار قائمة واحدة ومرشحاً واحداً من ضمن القائمة التي اختارها حصراً، عبر استخدام قلم خاص موجود داخل العازل. ثم يخرج الناخب إلى صندوق الاقتراع الإلكتروني، حيث يضع الورقة الانتخابية، ويقوم الصندوق بعدّ وفرز الأوراق وتعداد النتائج إلكترونياً. بعدها يحبّر الناخب إصبعه، في إشارة إلى إتمامه العملية الانتخابية.

ونلاحظ هنا أن عملية الاقتراع كانت نصف آلية ونصف يدوية، إذ استخدمت البصمة فقط للتأكد من عدم إدلاء الناخب بصوته أكثر من مرة لكن تم استخدام أقلام الحبر لاختيار القائمة والمرشحين، في حين تمت عملية الفرز بالكامل الكترونيا.

وعن تقييم تجربة العراق، نجد أنها نجحت بالفعل في تقليل وقت الفرز وإعلان النتائج، فقد أعلنت نتائج الانتخابات في غضون ساعات من انتهاء التصويت، لكن من ناحية أخري فقد أعترت هذه العملية معوقات جسيمة للحد الذي وصفه بعض العراقيون بأنه أثَّر علي معياري النزاهة والشفافية في الانتخابات، فقد شهدت مدن ذات غالبية كردية شمال العراق موجة استياء وغضب عارمة على إثر اتهامات بالقيام بعمليات تزوير في الانتخابات البرلمانية التي جرت عبر النظام الإلكتروني وعقب انتهاء الانتخابات شهدت محافظتا كركوك والسليمانية احتجاجات واسعة مطالبة بإعادة عملية العد والفرز بطريقة يدوية. قالوا فيها أنه تم استخدام برنامج قرصنه الكتروني كان يتسبب في قراءة بعض شفرات بطاقات الفرز لصالح حزب بعينه لحسم الانتخابات لصالحة.[٢٦]

الأمر الذي دفع المتابعين للتجربة العراقية في التصويت الإليكتروني أنها لم تكن تجربة ناجحة، إذ ركنت إلي هدف رئيسي هو تقليل وقت الفرز، والتعجيل بإعلان النتائج، دون الأخذ في الاعتبار أهمية اتباع عناصر الشفافية والمصداقية وكذلك عوامل الأمان والسرية.

ثانيًا التجربة الإمارتية

كان لجوء الإمارات العربية المتحدة للتصويت الإلكتروني لاعتبارات متعلقة بدمج التكنولوجيا في الإدارة، وفي إطار سعيها لتطبيق مبادئ الحوكمة، لذا أتت التجربة الإمارتية، كمرحلة ضمن مراحل تغلغل التكنولوجيا في الإدارة، أو

[٢٦] مصر العربية ، آلاف التركمان يتظاهرون ضد "تزوير الانتخابات" في كركوك العراقية، ١٣ ماي ٢٠١٨ https://is.gd/LylJ52

ما يعرف في الإمارات باسم "الحكومة الذكية". وبدأت أولى تجارب الإمارات عام ٢٠١٥ خلال انتخابات الاتحاد الوطني، وذلك من خلال إدخال الناخب بطاقة الهوية، ثم تظهر في جهاز التصويت قائمة المرشحين، ليقوم الناخب إما بإدخال رقم المرشح أو الضغط على صورة المرشح، ثم الضغط على التأكيد، وبذلك يتم التصويت.

التجربة الثانية جاءت بشكل جزئي في ٢٠١٨ إذ نظمت وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بالتعاون مع مركز الشباب، مشاركة شبابية فاعلة في التصويت الإلكتروني. حيث تم تزويد المركز بجهاز التصويت الإلكتروني الذي فعلته حكومة الإمارات لتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي وذلك كاختبار للنظام. وفي ٢٩ سبتمبر ٢٠١٩ أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات بالإمارات أنها قامت بتفعيل بطاقات الدخول الخاصة بنظام التصويت الإلكتروني لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١٩.[٢٧]

وكان نظام التصويت الإلكتروني قائم على استخدام بطاقات مستندة إلى البيانات البيولوجية للتحقق من هوية الناخب، ثم تتم عملية التصويت الإلكتروني باستخدام أجهزة كمبيوتر مزودة بشاشات تعمل بالتلامس لاختيار المرشحين. ويعتمد النظام على تكنولوجيا تشفير إلكتروني خاصة في عملية فرز واحتساب الأصوات إذ يتم تجهيز النظام الإلكتروني وتشفيره قبل أن يستخدمه الناخب، وليتم بعدها فتح النظام للتصويت أمام الناخبين والتأكد ثم إغلاقه مرة أخرى وفك التشفير لاحتساب الأصوات وإعلان النتائج الأولية للتصويت.[٢٨]

واتسمت إجراءات التصويت بالبساطة مقارنة بالإجراءات العراقية السالفة، ومن ناحية أخري كان عدد ا المشاركين أوسع، واتسم الموضوع بالشفافية إلى حد كبير، خاصة مع ربط المعايير البيولوجية بالانتخاب، واستغرق الأمر أكثر من عام في تأهيل ذوي الشأن من الناخبين والمواطنين بالتعامل مع الأنظمة الإلكترونية.

ولكن من عيوب هذا النظام هو التكلفة الباهظة الخاصة بتطبيقه، ورغم عدم الإفصاح عن تكلفة هذا النظام في الإمارات، إلا أنه متوقع أن تكون تكلفته بمليارات الدولارات إذا تم تطبيقه في مصر، لأن مقارنة عدد السكان والدوائر الانتخابية بين البلدين، سنجد فروقا كبيرة جدا.

خطط الجزائر

تسعى الجزائر أيضا لتطبيق نظام الانتخاب الإلكتروني في الانتخابات المقبلة المقررة في عام ٢٠٢٠، وفقا لتصريحات حكومية رسمية، وتم تداول الأمر بترحيب بين المواطنين الجزائريين، رغم عدم وجود رؤية أو تصور حكومة واضح

[٢٧] البابة الرسمية للحكمك الإماراتية، التصيت الالكترني، https://bit.ly/2Y6HaMV
[٢٨] البيان الإمارتية، تفعيل بطاقات الدخول الخاصة بنظام التصويت الإلكتروني، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩، https://is.gd/lTa08u

لكيفية تطبيقه، أو حتى ماهية هذا النظام المقترح. إلا أن هناك دراسات جزائرية متعدد أقيمت حوله، كما أن هناك نقاشات سياسة وإعلامية موسعة تقام حوله منذ سنوات .29

المبحث الثالث: التجربة المصرية بين الفُرص والتحديات

عند الحديث عن تطلعات إجراء الانتخابات القادمة بالتصويت الإلكتروني، فإنه ينبغي التأكيد على أن مصر كان لها تجارب سابقة في استخدام التصويت الإلكتروني، بعضها لم يكتمل، والبعض الآخر تم تطبيقه للمصريين المقيمين بالخارج.

أولى هذه التجارب كانت باستخدام التصويت الاليكتروني للمصرين المقيمين بالخارج في انتخابات ٢٠١٢، [٣٠]لكن كان يجري في بعض الدول العربية أن يتم تجميع البطاقات من الناخبين لصالح تيار بعينه، والتأثير على الناخبين، ومن وقتها أدى هذا السلوك إلى تراجع كبير في عملية التصويت بالخارج.

أما التجربة الثانية، فكانت في انتخابات برلمان ٢٠١٥، حيث تم استخدامها أيضا في تصويت المصريين بالخارج، من خلال توفير ٢٠٠ جهاز لوحي "التابلت" إضافة إلى أجهزة الحاسب الآلي، والتي ربطت بين سائر اللجان الانتخابية بالخارج باللجنة العليا للانتخابات في مصر والتي كانت تشرف على الانتخابات بشكل كامل، إضافة إلى تواجد ١٨ مهندس للدعم الفني في القنصليات والسفارات لمواجهة أي مشكلات أمام الناخبين وحلها على الفور، وحققت هذه الوسيلة نجاح كبير، رغم أنها ليست تصويت اليكتروني بالشكل المتعارف عليه، ولكن اعتمدت الطريقة جزئيا على استخدام التقنية في العملية الانتخابية، فكانت بمثابة ربط اليكتروني، ولكنها لم تحل مشكلة تواجد الناخب في مقار الاقتراع[٣١].

ونلاحظ أن مُعظم التجارب السابقة تمت قبل انتشار جائحة كورونا، ولم تكن تشمل بديل المشاركة الفعلية في لجان الاقتراع، فليس هناك نظام كامل حتى الآن يعمل بفاعلية ويضمن بقاء المواطنين بالمنازل بشكل كامل، بل يوجد أنظمة قابلة للتطوير ويمكن البناء عليها. وإذا ما نظرنا إلى تطبيق نظام تصويت اليكتروني في ظل وباء كورونا، فهناك عدة معايير يجب توافرها، وهي بمثابة التُربة التي يقاس عليها مدى الاستعداد لتطبيق هذا التصويت من عدمه في مصر، ويمكن استعراض هذه المعايير كالتالي:

29 الجزائر.. انتخابات إلكترونية في ٢٠٢٢ بأربعة شروط،٢٩ ديسمبر ٢٠١٧، https://is.gd/FVRioK

[٣٠] المقع الرسمي لحكمة دلة الإمارات، التصيت الالكتروني، https://is.gd/lXo0HU

[٣١] الهيئة العامة للاستعلامات: برلمان ٢٠١٥ إرادة شعب وضمير وطن، متاح عبر الرابط:
https://sis.gov.eg/UP/%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/219.pdf

المعيار القانوني: لا توجد مشـكلة قانونية في هذه الآلية، فقد أعطى القانون رقم ١٩٨ لسـنة ٢٠١٧ بشـأن الهيئة الوطنية للانتخابات[٣٢] الحق في إقرار الهيئة اسـتخدام وسـائل الاتصـال والتصـويت والحفظ الإلكترونية المؤمنة، في كل أو بعض مراحل إجراء الانتخابات النيابية والبرلمانية. كما أجاز القانون الاسـتعانة بمن تراه الهيئة الوطنية للانتخابات من ذوي الخبرة والكفاءة لإنجاز عملها في هذا الشـأن، بشـرط أن تتوافر فيهم الاسـتقلالية والحياد. وبهذا فان المعيار القانوني لإجراء التصـويت الإلكتروني في مصـر لا يشـكل عائق، إذ تحمل قوانين الانتخابات مرونة ضـم نظام التصويت الالكتروني لها.[٣٣]

المعيار الاجتماعي: يعتبر رأي الناخبين وقناعتهم بالتـصويت الالكترونـي أمر في غاية الأهمية، فإذا لم يكن الناخبين متفهمين بشكل كامل التصويت الالكتروني وفوائده ومدركين لأساليبه وأدواته، سيعني ذلك فشل تلك العملية وعدم كفاءتها. ويواجه المعيار الاجتماعي نفسه عددا من التحديات أبرزها الآتي:

تحدي تأهيل ذوي الشـأن: فعند الحديث عن تكنولوجيا جديدة تدخل على النظام الانتخابي فان الأمر يحتاج إلى تدريب العاملين ذوي الشـأن بالمجال، سـواء العاملين بالهيئة الوطنية للانتخابات واطلاعهم على النظام الذي سـيتم اتباعه، ليتسنى لهم بعد ذلك تدريب المراقبين، أو تأهيل المساعدين في اللجان لمساعدة الناخبين، إضافة إلى أن الأمر يحتاج لحملات توعية وورش وتدريبات موسعة حول النظام بالنسبة للناخبين، حتى يكون هناك وضوح كامل بشـأن عملية الانتخاب. ولكون الأطراف الثلاثة حلقات متصـلة في دائرة الانتخابات فإن عملية التأهيل والتدريب يجب أن تشـملهم جميعا، وهو ما يتطلب وقت كبير حتى تكون جميع أطراف العملية تفهمت طبيعة النظام الجديد والقدرة على تطبيقه.

أهلية التعامل مع التكنولوجيا: فعند النظر لتصنيف الناخبين والذين قُدِر عددهم في استفتاء التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ بنحو ٦١ مليون ناخب، فإن نسـبة الأمية في مصـر وفقا لآخر إحصـاء صـادر عن الجهاز القومي للتعبئة والإحصـاء بلغت ٢٥,٨٪ منها ٢١ % للبالغين فوق سـن ١٥ عام، وفي الحقيقة ليس لدينا إحصـائية بنسـبة الأميين بالتحديد بين الفئات التي لها الحق في الانتخاب، ولكن هذه النسـبة المترفعة تعني أن هناك قطاع كبير من الناخبين غير مؤهلين للتعامل مع التكنولوجيا.[٣٤]

من ناحية أخرى، فإن تحدي التوقيت ليس فقط مرتبط بالناخبين والأشـخاص المسـؤولين عن إدارة العملية الانتخابية، بل مرتبط أيضـا بصـانع القرار الذي يحتاج لوقت كافي ليلقي نظرة شـمولية على التكنولوجيا الجيدة

---

[٣٢] المادة الثالثة، القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات

[٣٣] الجريدة الرسمية عدد ٣٠، قانون ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات، https://is.gd/xFZH7R

[٣٤] ا المصري اليوم، ا لجهاز المركزي للتعبئة الإحصاء نسبة الأمية في مصر، ٨ سبتمبر ٢٠١٩، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1425203

لانتقاء المناسب منها لمصر، أو تصميم ما يتناسب وفقًا للاحتياجات الراهنة، وبالإضافة لجميع ما سبق فان تطبيق التصويت الالكتروني كمشروع جديد يحتاج لوقت إضافي أكثر من المتوقع، وذلك لاحتمالية أن تظهر مشكلات غير متوقعة، وبالتالي نحتاج إلى تجربته بشكل جزئي كبداية، ثم معالجة الأخطاء، قبل أن يتم أخيرا تطبيقه.

وبمقارنة احتياجات التدريب والتأهيل الأسبق مع الوقت المتوقع للانتخابات، والمتوقع أن يكون في شهر نوفمبر ٢٠٢٠، أي بعد أربع أشهر تقريبا من الآن، فإننا نواجه فترة زمنية ضيقة للغاية، لن تسمح بتقديم التصويت الالكتروني بشكل كفؤ، ولا تأهيل ذي الشأن في هذه الفترة. ومع الأخذ بالاعتبار أن مصر دخلت مرحلة التعايش مع كورونا وبدأت الحياة تعود لطبيعتها، فإن التصويت الإليكتروني لم يعد ضرورة مُلحة.

المعيار التقني: وهو المتعلق بتوفير التكنولوجيا من أدوات ومعدات وتأهيل للبنية التحتية، قبل أن تبدأ مرحلة التدريب والتأهيل. ورغم أن مصر أحرزت تقدم كبير في التكنولوجيا المعلوماتية إضافة إلى تطوير البنية التحتية للإنترنت، فإن هذا التطوير لم يشمل جميع المناطق حتى الآن، ولا تزال مناطق ليست بكثيرة تحتاج إلى تطوير بنيتها التحتية.

التحدي الأبرز حاليا الذي يحول دون تفكير الحكومة المصرية في استخدام التصويت الاليكتروني، هو عامل التوقيت في ظل جائحة كورونا نفسها، حيث تواجه الموازنة العامة للدولة أزمة واضحة بسبب دخول العديد من التعديلات على أولويات الإنفاق بسبب هذه الجائحة، وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، وبالتالي فتح باب جديد في الموازنة لعملية جديدة للتصويت قد يصاحبها النجاح أو الفشل، بمثابة مخاطرة ليست في الوقت المناسب، كما أن التكنولوجيا الجديدة لن تستخدم سوى على نطاق زمني قصير، ولن تستخدم سوى في الانتخابات، وبالتالي لن تحقق أي عائد حاليا، وبالتالي توفير هذه النفقات للقطاعات الأكثر أهمية هو القرار الصائب.

كما أن الدولة تبحث عن سُبل تقليل النفقات قدر الإمكان، حتى أن هناك مقترح لإجراء انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب معا في آن واحد توفيرا للنفقات، لذلك تؤكد هذه المقدمات أن ليس لدي الحكومة إمكانية في الوقت الحالي لتوسيع انفاقها بإدخال الكترونيات التصويت.

ويبدو أن الداعين لاتباع التصويت الاليكتروني في الوقت الحالي قد أغفلوا أن هناك العديد من التقنيات والآليات المتبعة للتصويت، ولم يحددوا حدود تطبيقه، وما إذا كان في مرحلة تسجيل الناخبين، أم مرحلة الاقتراع، أم في عملية الفرز وعد الأصوات، أم العملية الانتخابية كاملة. كما لم يتم تحديد حجم الموارد اللازمة لتفعيل هذه التقنية، ولا الوقت اللازم لتدريب الموظفين أو حتى توعية المواطنين. الأمر الذي يقف حائلا دون قدرة الدولة على إجراء الانتخابات بهذا النظام الجديد على الأقل في الوقت الحالي، وهو ما يعني عدم القدرة على إجراء انتخابات الشيوخ والبرلمان القادمة بنظام التصويت الاليكتروني.

الرؤية الختامية

لا شّكَ أن ادخال التصويت الإليكتروني إلى مصر هو أمر غاية في الأهمية لمواكبة التطور في التقنيات المستخدمة في الانتخابات، والاستفادة من التكنولوجيا في نظام من شأنه تقليل الوقت والجُهد والنفقات، وتحقيق أعلى قدر من الشفافية والحيادية في أي استحقاق انتخابي، وبما يصون ويضمن صوت الناخبين من أية محاولات تزوير أو التأثير على إرادة الناخبين، ولكن في الوقت ذاته يلعب عامل التوقيت أمرا حاسما في كيفية اتباع هذا النظام أو اختيار النظام الملائم لمصر عبر مجموعة من التجارب.

ولذلك نرى أن إدخال النظام الاليكتروني يجب أن يتم عبر مراحل تدريجية وبشكل جزئي، كأن يتم تجربته مثلا في محافظات بعينها، ويفضل أن تكون ذات كثافة سكانية منخفضة كمحافظة بورسعيد على سبيل المثال، ثم التوسع بشكل تدريجي مع الوقت، والتدرج كذلك في استخدام الأدوات اللازمة للتصويت، كأن يتم اللجوء إلى الأدوات الأكثر ذيوعا بين المواطنين أولا ثم تطوير الأدوات واستخدام التنقية الأعلى بشكل تدريجي. فعلى سبيل المثال، أخذت التجربة البريطانية نهج التطور المستمر لأكثر من قرن من الزمان، حتى نجحت أخيرا في استخدام نظام مناسب.

ونظرا لأن التطور التكنولوجي أصبح سريعا جدا، وباتت الأدوات الحالية سهلة التعامل بشكل كبير، كتجربة الإمارات التي استغرقت إعداد نحو عام تقريبا، فإن هذا النهج يمكن أن نسير عليه في مصر أيضا بشكل تدريجي، مع الأخذ في الاعتبار فارق التعديد السكاني، الذي سيحتاج مزيد من التأهيل والاستعداد، وبالتالي تنفيذ هذا النظام خلال الانتخابات البرلمانية ومجلس الشيوخ هذا العام، هو أمر مُستبعَد.

كما ينبغي ألا يغلب الاحتياج إلى تحقيق التباعد الاجتماعي الأهداف الرئيسية للعملية الانتخابية، فالهدف من عملية الانتخاب، هو اختيار أعضاء السلطة التشريعية، بشكل ديمقراطي، يضمن فيه أن تطبق معايير الشفافية والحرية للناخبين بشكل لا يؤثر علي سلامة اختياراتهم، فالشفافية والحرية وحماية بيانات الناخبين واختياراتهم هي الأهداف الرئيسية للعملية الانتخابية التي يجب وضعها في المقدمة.

ولعل التجربة العراقية خير مثال على ذلك، فالحكومة العراقية ركزت على حل مشكلة تأخر الفرز، وسخرت طاقتها لتحقيق هذا الهدف، وأغفلت معيار السلامة والأمن وخصوصية البيانات، مما أدي إلى حدوث اختراق لنظام التصويت في بعض المحافظات لصالح تيار سياسي بعينه، أدي لقيام مظاهرات اعتراضا على هذا الخلل، وتشكيك في نتائج انتخابات التصويت الالكتروني ككل.

كما أن التدرج في استخدام التكنولوجيا هو الوسيلة الأمثل، فالتصويت الاليكتروني له عدة أنواع أبسطها التوجه للجان الاقتراع واستخدام آلات خاصة بالتصويت الاليكتروني، وبالتالي لن يتم تحقيق غرض التباعد الاجتماعي،

ولكن التصويت الاليكتروني عن بُعد هو عملية أكثر تطورا، وبالتالي تحتاج مزيد من الوقت للتجربة والاختبار، وتأهيل كلً من الناخبين وموظفي العملية الانتخابية، إضافة إلى التأكد من تأهيل بنية تحتية تكنولوجية متماسكة.

إن عدم مراعاة ما سبق سيحكُم على تجربة التصويت الاليكتروني بالفشل، ولذلك ينبغي العمل من الآن على إدخال تقنية المعلومات بشكل تدريجي، حتى يكون لدينا نظام انتخابي ملائم على المدى البعيد، يحقق التباعد الاجتماعي من خلال التصويت عن بُعد، ويوفر نفقات التصويت الباهظة، ويشجع على التصويت، ويضمن سلامة أصوات الناخبين. أما استخدام هذا النظام على المدى القريب أو في الانتخابات البرلمانية القادمة على سبيل المثال، هو أمر بعيد المنال وسيكون له تداعيات سلبية إذا تم اللجوء إليه بشكل متعجل بداعِ كورونا.

إن ما يمكن أن يحق عملية التباعد في التصويت الإلكتروني، هو تطبيق خيار التصويت الإلكتروني عن بعد، لكنه مرحلة متقدمة من عملية التصويت الإلكتروني، التي يتم اللجوء إليها بعد ضمان نجاح الوسيلة الإلكترونية بأداتها الألية البسيطة، واجتياز تحديات تأهيل ذوي الشأن ونجاح تحقيق الأمان والشفافية والسرية للناخب عبر الأنظمة المستخدمة، ووجود بنية تحتية تكنولوجيا متماسكة، حينها يمكن النظر في إجراء التصويت الالكتروني عند بعد، أما قبل ذلك فلن يكونَ خيارا ذا جدوى، بالتالي فانه غير مطروح في الوقت الحالي، أو حتى على المدي القصير.

وفي الأخير، برغم أن للتصويت الإلكتروني مزايا متعددة، إلا أن تطبيقه في مصر في الوقت الحالي بسبب جائحة كورونا، هو أمر يستدعي التأني من أجل توفير مناخ مواتي لتطبيقه والاستعداد من كافة النواحي واختيار نظام يتناسب بأدواته مع الظروف المصرية وطبيعة الناخب المصري. وقد أثبتت التجارب السالف ذكرها في مختلف دول العالم، أن طريقة التصويت قابلة للتطوير طوال الوقت، بما يتناسب مع إمكانات الدولة، وما يتناسب مع وعي المواطنين وظروف الدولة، كما أنها ليست خالية من الأخطاء وليست آمنة تماما، وبالتالي بحث تطبيقها في مصر يجب أن يكون تدريجيا وبحرص شديد.